



يقصد به عزوف الشركات والمؤسسات والحكومة عن التعبير عن الطلب على علم الاجتماع. ولكن الحكومة والشركات تلجأ إلى الاستعانة بمراكز الدراسات الأمريكية والأوروبية لإنجاز الدراسات الضخمة والمهمة في حين يُكتفى بإعطاء الباحث المحلي دراسات عن ظواهر «مزمنة» كالمخدرات والطلاق ونحوها. ويبدو أن هذا يرجع إلى عدد من الأسباب، من أبرزها عدم الثقة في الباحث السعودي الذي قد يكون قد فشل في تقديم دراسات جيدة.

ومع أن بعض الدعم المقدم من المؤسسات المانحة لبعض مراكز الدراسات الاجتماعية متوفر، فإنه لا يثمر على ما يبدو، بسبب أنه يقدم وفق التقاليد البيروقراطية التي تكتفي بالدعم مقابل تقديم خطة للإنجاز، وهو ما لا يضمن متابعة احترافية رقابية على المصروفات، والتأكد من الإنجاز الفعلي لما هو موضوع في الخطط المعلنة. وهذا بطبيعة الحال، عيب من المانح والممنوح له، وليس عيبا في علم الاجتماع ولا البحث العلمي الاجتماعي.

٢- تهميش الجامعات لعلم الاجتماع:

يبدو أن الجامعات السعودية قد أسهمت في تهميش علم الاجتماع باعتماد ثلاثة توجهات أكاديمية:

الأول: ربط تخصصي علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في قسم واحد يديره مجلس علمي مشترك. وعلى الرغم من جدلية الموضوع وعدم حسمه، فإن الاتجاه العالمي يميل إلى استقلالية كل تخصص، بوصفهما علمين مختلفين، لكل منهما هويته الخاصة به، وأدبياته، ونظرياته، وحقله الخاص.

الثاني: إبقاء الجامعات على تدريس علم الاجتماع الكلاسيكي، وهو ما تسبب في تعثر الممارسة الأكاديمية وهيمنة المناهج التقليدية بنسخها القديمة مثل مقرر علم اجتماع المجتمع الحضري والبدوي الذي يدرسه طالب الماجستير بجامعة الملك سعود. ومن المناسب مواكبة العلوم العصرية، واعتماد مقررات ثلاثتها ولها اتجاه عالمي جديد، مثل: علم اجتماع التقنية والاتصال والميديا، وعلم اجتماع التفاؤل، وعلم اجتماع المستقبل.

الثالث: إقصاء الأثنوبولوجيا، إذ إن علم الاجتماع أقرب، نسبيا وتاريخيا، إلى الأثنوبولوجيا والفلسفة من الخدمة الاجتماعية. لا يوجد تخصص مستقل للأثنوبولوجيا في الجامعات السعودية. أما الفلسفة فهي، كما يذكر الغدامي، تحظى بكراهية المجتمع وتحسسه منها، حيث يرد الفيلسوف في سياق الكلام مرادفاً للمدعي أو المهزج (الغدامي، ٢٠٠٥: ٧٤). ويبدو أن سبب إقصاء الأثنوبولوجيا والفلسفة هو تحفظ المدرسة الدينية عليهما لتعارض بعض نظريتهما مع المسلمات السلفية التي تحظى بنفوذ اجتماعي كبير، زاده قوة نفوذ جيل الصحة في الجامعات، (صحة دينية برزت ما بين عامي ١٩٧٩-١٩٩٠). ولا تزال الجامعات السعودية في الملامح الكبرى لما تؤمنه من معرفة إنسانية

من نتائج تعرض تخصص العلوم الاجتماعية للإقصاء من الجامعات، إقصاؤه من الفضاء العمومي أيضا، حيث صارت الاستشارات الاجتماعية والنفسية ومشكلات المجتمع، تحل برؤية شرعية كاملة